كلمة رئيسة لجنة حقوق المرأة اللبنانية

الأستاذة عائدة نصر الله

في الذكرى الرابعة والسبعين للتأسيس ولمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة

بيروت 2021/11/27

في الذكرى الرابعة والسبعين لتأسيس اللجنة نستذكر المؤسسات : ماري ثابت، جورجيت عكاوي، إميلي فارس إبراهيم، ماري صعب، ثريا عدره، ألفيرا خوري وإميلي وديع نصر الله وغيرهن...ونتوجه بتحية تقدير واعتزاز من الرائدات والرئيسات السابقات والمناضلات في صفوف اللجنة في كل المناطق، مع غصة في القلب ودمعة في العين نذرفها على رائدات عزيزات تركتنا باكراً جداً، وندعو بطول العمر لرائدة العمل النسائي ليندا مطر، منارتنا والمعين الذي نستقي منه الصائب من المواقف والقرارات.

رأت هذه المجموعة من النساء أن الظروف التي رافقت الاستقلال، قد حملت إلى اللبنانيين الأمل بإمكانية نفض غبار الماضي المظلم بليل الاستبداد الطويل والسيطرة الأجنبية؛ فعمدت إلى إطلاق عمل نسائي من نوع جديد كان ذلك في 22 تشرين الثاني 1947... طرحن قضية المرأة في عمقها بما يعني ارتباطها بجذورها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

لا فصل بين قضية المرأة وقضايا الوطن في مفهوم اللجنة، وهذه القناعة تترجم عملياً بنضال النساء على الصعيد الوطني وبانخراط ؟ أعضاء اللجنة في المسيرة النضالية للقوى الديمقراطية، الهادفة إلى بناء استقلال حقيقي حيث لا تبعية ولا ارتهان للخارج أياً كان هذا الخارج؛ كما من أجل تحرير الأرض وتحقيق الوحدة عبر جمع تفرق بفعل التطييف والمذهبة والمحسوبيات والمصالح الضيقة، وبإجراء إصلاح ديمقراطي شامل قائم على قواعد غير قابلة للزعزعة عند أول هزة !!

هذا المستوى من العمل النسائي المتخطي للتقليد السائد الذي يرسم السمة العامة لمعظم الحركات النسائية السابقة وهي اقتصارها على التخفيف من ثقل البؤس والفقر والاهتمام بالأيتام والمرضى وكبار السن، مع الإشارة إلى قيام بعض الجمعيات، بالإضافة إلى ذلك ، بدور مهم في تعليم الفتيات وإنما بقي ذلك في إطاره الفوقي دون التصدي للأسباب العميقة التي تولد مثل هذه الظواهر.

لاقى نهج اللجنة الجديد هذا، المعارضة الشديدة من أطراف السلطة، ولكنها، أي اللجنة، تابعت بعزم: فكانت تعقد الاجتماعات في المنازل، وتحت أشجار الزيتون وفي الحقوق من أجل الدفاع عن الوطن واستقلاله وسيادته وبهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وإيصال المرأة إلى المكانة التي هي حق من حقوقها.

خاضت اللجنة معارك مطلبية، فرضت فتح المدارس رسمية للبنات في الأشرفية – كرم الزيتون وفي الطريق الجديدة، وأسهمت في النضال من أجل الحق السياسي للمرأة (أن تنتخب وتنتخب) فحصلت عليه العام 1953.

ناضلت اللجنة من أجل المساواة في الأجر للمرأة الموظفة والعاملة في الصناعة والزراعة، قمعت وأوقفت بسبب ذلك، عملت على محو الأمية عند النساء، دعت إلى تحقيق المساواة التامة بين المرأة والرجل في القانون وأمام القانون وفي الفرص، فأطلقت ميثاق حقوق المرأة اللبنانية العام 1980 الذي تضمن عشرة بنود من ضمنها مسألة المساواة وتعليم المرأة وقانون مدني للأحوال الشخصية. ناضلت ضد الاحتلال الإسرائيلي العام 1982 وقبله، نظمت المظاهرات والعرائض طيرت البرقيات، أرسلت وفوداً من قيادات اللجنة إلى القارات الخمس لشرح القضية اللبنانية من منطلق وطني وبدعم من الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي؛ لعبت دوراً هاماً في المؤتمرات المحلية والعربية والعالمية من أجل قضية المرأة وقضية الوطن.

هي عضو مؤسس للجنة الأمهات، والهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة، واللقاء الوطني للقضاء على التمييز ضد المرأة وهيئة دعم قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية.

هي عضو في المجلس النسائي اللبناني، انتخبت رئيسة اللجنة السيدة ليندا مطر رئيسة للمجلس النسائي اللبناني، كما انتخبت عائدة نصر الله في الهيئة القيادية للمجلس ورئست اللجنة القانونية فيه – واللجنة عضو في الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي، وانتخبت في قيادته وشغلت وما تزال مهمة منسقة المنطقة العربية في هذا الاتحاد.

أنجزت اللجنة العديد من الدراسات الميدانية حول الأم والطفل (1979) والمرأة العاملة والموظفة وحقوق الشباب، وتعزيز تمثيل المرأة في المجالس المحلية. طرحت رئيسة اللجنة السابقة المناضلة الكبيرة ليندا مطر عندما انتخبت رئيسة للمجلس النسائي اللبناني للمرة الأولى في لبنان كوتا نسائية مرحلية ومؤقتة لدورتين انتخابيتين وتقدمنا بإسم اللقاء الوطني باقتراح قانون بهذا الصدد إلى لجنة السيد فؤاد بطرس.

كما تقدمنا بإسم اللقاء الوطني أيضاً وفي العام 2005 باقتراح قانون لتعديل قانون الجنسية وبالتحديد المادة الأولى منه بحيث تصبح : " يعد لبنانياً كل شخص مولود من أب لبناني أو من أم لبنانية ".

وأنجزت دراسة مقارنة حول القوانين في ضوء اتفاقية CEDAW، شكلت الحدث الأهم الذي بدأ بطرح اقتراحات القوانين المطلوب تعديلها، وبدأت اللجنة النضال لأجل إقرارها وقد شكل ذلك حدثاً بارزاً خاصة بعد أن أطلقت اللجنة اللقاء الوطني الذي كان له دور كبير في الدفع لتحقيق إنجازات هامة.

أنشأت اللجنة مدرسة مهنية لتأهيل المرأة في بيروت إضافة إلى عدد من دور الحضانة ورياض الأطفال في المناطق، وأنشأت "فرقة الغدير"للدمى المتحركة" التعي لعبت دوراً مؤثراً في إبعاد الأطفال عن جو الحرب أثناء الحرب الأهلية.

كما أطلقت عملاً هاماً في محافظتي بيروت والجبل "أطفال لبنان يرسمون الحرب"، توقف عندها عدد من الباحثين والدارسين للحرب الأهلية التي بدأت 1975 والتي لم تكد تهدأ نارها حتى توقد من جديد، ناهيك عن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والاحتلال الإسرائيلي لأجزاء واسعة من لبنان بما فيها العاصمة بيروت في عدوان 1982.

إن لجنة حقوق المرأة اللبنانية منظمة ديمقراطية علمانية تتابع اليوم مسيرتها النضالية وهي لطالما نبهت من خطر التمسك بالنظام الطائفي وما يحدثه من شرذمة وتفتيت.

لا شك أن تغييراً نوعياً قد طرأ على وضع المرأة منذ تأسيس اللجنة العام 1947 وحتى اليوم، وبعد ان كان المنزل حتى عهد ليس ببعيد، عالم المرأة فيه تولد وتعيش وتعمل وتموت، ولا تغادره إلا نادراً.

وصحيح أيضاً أن الدولة اللبنانية قد أبرمت الاتفاقية الدولية لإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة العام 1996، وعدلت بعض القوانين المجحفة بعد نضال طويل كقانون التجارة وحق الشهادة وسن التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة وبعض مواد في قانون العمل والضمان الاجتماعي... إلا أنها تحفظت على أهم بنودها والتي تتضمن التمييز الأبلغ ضد المرأة. أعني به قانون الجنسية – وقوانين الأحوال الشخصية في المادتين 9 و 16 من الاتفاقية.

كما أن المرأة اللبنانية لا تزال مبعدة عن المشاركة في صنع القرار والمشاركة الفعلية في عملية التنمية رغم عدم تحفظ الدولة على أي بند من بنود الاتفاقية الذي يحث على هذه المشاركة. لقد أوجزت ماضياً لمنظمة نسائية ضاربة في عمق النضال الوطني والنسائي الديمقراطي في هذا الوطن...

أما الحاضر فمثير لقلق اللجنة على هذا الوطن الصغير الحبيب الذي يتخبط في كم هائل من المشكلات والمخاطر التي تهدد ناسه بل وجوده الكياني.

فلبنان اليوم، وكما يعلم الجميع، يعاني من أزمة سياسية واقتصادية ومالية واجتماعية خطيرة، تعود أسبابها بالدرجة الأولى إلى تجذر النظام الطائفي والمذهبي وإلى اعتماد النموذج الاقتصادي الريعي، والإهمال المقصود للقطاعات المنتجة الذي أسهمت في ترسيخه الحكومات المتعاقبة، مضافاً إليها المحسوبيات ونهب المال العام وتبخر مدخرات المودعين وجنى عمرهم من المصارف.

لا صناعة ولا زراعة، ولا ماء، لا محروقات، لا دواء لا غذاء ولا استقرار في سكن ولا علم !! بل غلاء وبطالة وهجرة مرعبة للفئات الشابة المتخصصة ! دين عام هائل، وهبوط مخيف لقيمة الليرة اللبنانية بالمقارنة مع الدولار، هذا إلى تعاظم أعداد الجياع والفقراء، مما بات يشكل خطراً حقيقياً على أمن الناس وأرزاقهم؛ والأخطر على مستقبل لبنان ووجوده.

أيتها الصديقات أيها الأصدقاء،

كما هو معروف، فلبنان محكوم بفعل موقعه الجيوسياسي ودوره، بجملة من العوامل الإقليمية والدولية البالغة التأثير : يأتي في مقدمتها القضية الفلسطينية؛ قضية العرب المركزية، واستمرار إسرائيل أيضاً باحتلال أجزاء واسعة من الأراضي اللبنانية، تذكيها وتزيد من خطرها سياسة العدو الصهيوني المدعوم أميركياً، والرامية إلى سرقة مساحات من المياه الإقليمية اللبنانية التي ثبت أنها غنية بالنفط والغاز، سياسة هادفة أيضاً إلى فرض التفوق العسكري والسياسي والاقتصادي لدولة الاحتلال في المنطقة، بما يخدم السياسة الأميركية في صراعها مع إيران وروسيا، ويأتي في هذا السياق مشروع " الشرق الأوسط الجديد" الذي عمل أربابه ويعملون على تفتيت المنطقة العربية إلى كيانات طائفية ومذهبية متناحرة، ضعيفة وتابعة غير قادرة إلا على الرضوخ لإملاءات الإدارة الأميركية الداعمة للكيان الصهيوني لتمكينه من تنفيذ خطته في ما سمي بـ "صفقة القرن" الرامية الى شطب القضية الفلسطينية وإنهائها، كما إلى ضم مزيد من الدول العربية الى لائحة الدول المطبعة مع العدو. هذا إضافة إلى الصراع بين القوى العظمى للإمساك بمفاصل المنطقة وبمقدراتها وثرواتها

الطبيعية وإلى شد الحبال الأميركي-الإيراني، والإيراني-الخليجي العربي، والحرب النازفة في سوريا واليمن، وانعكاس كل ذلك على لبنان...

إنها مصاعب ومشكلات لشعب (شعب لبنان)، راكمت قواه الوطنية والديمقراطية، في الماضي القريب، راكمت نضالات شكلت المد التراكمي والأرضية الصالحة لانتفاضة 17 تشرين الأول 2019 المجيدة، فكانت اللحظة الثورية للإنتفاض على منظومة التحاصص الطائفي والمذهبي، منظومة الفساد وسارقي المال العام، أرباب الصفقات وسوء الإدارة... فأحدثت الإنتفاضة ما لم تحدثه مئات المقالات وملايين الخطب وآلاف المؤتمرات!!

- صحيح أن المنظومة الحاكمة قد تمكنت من التقاط أنفاسها بعدما سلطت جحافل مناصريها الحاقدة على الإنتفاضة وحاولت ركوب موجة الإنتفاضة بغية قمعها واضعافها، وقد نجحت إلى حد ما في ذلك، لكن جماهير المنتفضين من كل الطوائف، قد شاهدنا ابتعاد أعداد كبيرة منهم عن "الزعيم" الذي لم يقدم لهم سوى التبعية والرضوخ. ونحن اليوم بانتظار انبثاق مرحلة ثانية لإنتفاضة 17 تشرين الأول نسهم كلجنة حقوق المرأة في الدفع بها ودعمها؛ وكلنا قناعة بأن الأمل الوحيد في الخلاص من جهنم المنظومة السياسية الحاكمة، هو في أن تأتلف قوى التغيير الديمقراطي حول هدف "تبديل وتغيير هذه المنظومة، والعمل من أجل خلق دولة مدنية علمانية ديمقراطية، بوصلتها المنظومة الأممية لحقوق الإنسان.
- دخلت "كورونا" إلى لبنان في 21 شباط 2020، لتضاعف قلق الناس وخوفهم، ليس على أرزاقهم وقوتهم اليومي ومعيشتهم وحسب، بل على صحتهم وحياتهم أيضاً ! كيف لا وقد كشف "الكوفيد 19" الهشاشة المقلقة للنظام الصحي اللبناني.

ثم حلت كارثة مرفأ بيروت في الرابع من آب 2020، فحصدت مئات القتلى والجرحى وهدمت نصف العاصمة، وشردت الآلاف، وخلفت العديد من المعوقين والمفقودين ودمرت الجزء التراثي الأجمل في العاصمة بيروت.

- أما بالنسبة للمرأة اللبنانية التي تعيش في هذه العتمة المرعبة من الانهيارات والمآسي؛ فقد تركت مستلزمات الحجر المنزلي الناجم عن كورونا، أثرها المأساوي البين عليها .. كيف لا وقد أسهمت "كورونا" في مضاعفة نسبة النساء اللواتي يتعرضن للعنف المنزلي الذي أودى بحياة عدد غير قليل منهن، كما تضاعفت نسبة التزويج المبكر وبيع الأهل للفتيات الصغيرات بسبب الفقر والجهل وبقصد الإتجار والربح، مما رسخ التمييز بين الجنسين وأعادنا إلى الغابر من الأيام... !!
- **ضوء في نفق مظلم قد انبثق "نساء لبنان وشاباته في قلب انتفاضة شعبنا التاريخية"** فقد انطلقت الشابة اللبنانية من المعاهد والجامعات والمؤسسات إلى خضم إنتفاضة 17 تشرين الأول الرائدة، فقادت التظاهرات وحاضرت وأدارت النقاشات في مواضيع سياسية واقتصادية واجتماعية... فتصدرت المشهد الحضاري لثورة ثقافية سلمية برزت كنموذج ثوري يحتذى به، ثورة غرست بذورها منذ العام 2015 وما تلاه من محطات، فرسخت في نفوس الفئات الشابة وعيا وطنيا واعدا، بديلا عن الوعي الطائفي والمذهبي الذي لم يجر على البلاد سوى الويلات والحروب المتكررة. في موازاة ذلك تمكنا في لجنة حقوق المرأة اللبنانية ومع الصديقات والأصدقاء في جمعية وردة بطرس والإتحاد الوطني لنقابات العمال والنجدة الشعبية اللبنانية تمكنا من إطلاق حملة وطنية لمنع تزويج القاصرات، جلنا فيها على المناطق اللبنانية كافة في ورش عمل ولقاءات شاركت فيها البلديات فأضأنا على هذه

المشكلة في المجتمع اللبناني كما في مخيمات النزوح السوري ولدى اللاجئين الفلسطينيين، والتي انتهت بدراسة ميدانية حول "الزواج المبكر: أسبابه وآثاره ونتائجه السلبية على القاصرات اللبنانيات والسوريات والفلسطنيات في لبنان" وقد صدرت هذه الدراسة القيمة والتي أشرف عليها الصديق الدكتور سمير دياب في (شهر تشرين الثاني من العام 2020). وهي الدراسة الأولى والوحيدة في لبنان حول الموضوع.

كما يتم السعي المشكور من قبل الأصدقاء والصديقات في الإتحاد الوطني لنقابات العمال وجمعية وردة بطرس للضغط على السلطة في لبنان لفرض تصديق وتطبيق اتفاقية منظمة العمل الدولية (190) المتعلقة بفرض العقوبة على "التحرش الجنسي في إطار العمل".

- هذا وقد عملت المنظمات النسائية اللبنانية المختلفة على مجموعة من القضايا، وأنجزت، وتمكنت من تحقيق مطلب انتهى بإقرار قانون يعاقب على التحرش الجنسي بشكل عام.
- أما الآن، ونحن موعودون بإجراء الانتخابات النيابية في (27 آذار 2022)، فقد عاودنا العمل بإمكانية إقرار "كوتا نسائية" مقاعد وترشيحاً للنساء في البرلمان اللبناني، وشكلنا جزءاً أساساً من ائتلاف لهذه الغاية، ضم 50 مؤسسة وجمعية نسائية إضافة إلى إعلاميين وإعلاميات، وتقدمنا بمشروع قانون إلى المجلس النيابي (تقدمت به النائبة الدكتورة عناية عز الدين) التي وجهت بالاستخفاف هذا المشروع لا يزال يصارع في لجان المجلس ليحصل على الإقرار. ولكن، دون ذلك؛ مع الأسف، عقبات وعوائق طائفية وسياسية وذكورية عنصرية مريضة، مشيرين إلى أن مشروع القانون أعلاه يبقى بعيداً جداً عن طموحنا وعن اقتراح القانون الذي تقدمنا به إلى لجنة السيد فؤاد بطرس في الـ 2006 باسم اللقاء الوطني للقضاء على التمييز ضد المرأة، وهو اقتراح كوتا نسائية لا تقل عن 30% مقاعد وترشيحاً لدورتين انتخابيتين من ضمن قانون انتخاب خارج القيد الطائفي يعتمد النظام النسبي ولبنان دائرة انتخابية واحدة. وتخفض سن الاقتراع إلى الـ 18 سنة.

نحن اليوم إذ نحيي الذكرى الرابعة والسبعين لتأسيس اللجنة ونحيي نضال أعضائها المنتشرات في المناطق اللبنانية كافة اللواتي يعملن في ظروف شديدة الصعوبة، نوجه تحية إكبار وإجلال لامرأة فذة قيل فيها إنها من بين مئة امرأة يحركن العالم رائدة العمل النسائي اللبناني ورمزه وأيقونتنا الغالية ليندا مطر، وعهدي لكن أننا سنعمل معاً وبمحبة وعزم على متابعة المسيرة، مستفيدين من اليوم العالمي الذي أعلنته الأمم المتحدة يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة ، هذا العنف الذي يتخطى مسألة العنف الجسدي إلى كل مفاصل حياة المرأة (عنف لفظي، تحقير وضرب وعنف جنسي وتحرش وعنف اقتصادي وقانوني وسياسي و...والذي أعلن اليوم باسم لجنة حقوق المرأة اللبنانية إطلاق حملة تدريب على كيفية مواجهته سوف تطال فروعنا في المناطق كافة، وسوف تتولى التدريب في هذه الحملة الصديقة أستاذة القانون في جامعة القديس يوسف المحامية سيتا كريشيكيان.

أهلاً وسهلاً بكم وبكن، يغمرنا سرور كبير في وجودكم (كن) معنا في لقاء تضامن ومحبة.